

أثر الأزمة المالية العالمية على تمويل التعليم العالي في الوطن العربي

طالب صلاحي الدين

جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس

لبريد الإلكتروني: salaheddine080284@gmail.com

بركة الزين

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

لبريد الإلكتروني: zine.barka@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على آثار الأزمة المالية العالمية على تمويل التعليم العالي في الوطن العربي و تتلخص نتائجها في تأثير أنظمة التعليم العالي في الدول العربية سلبا و لكن بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى و من مجموعة دول إلى أخرى فالبلدان النفطية و في مقدمتها دول الخليج و الجزائر لم يتأثر إنفاقها الحالي و إنما تأثرت استثماراتها المستقبلية ، و المجموعة الثانية البلدان ذات الدخل المتوسط و الضعيف تأثرت بالأزمة و لجأت إلى خفض إنفاقها مثل الأردن ، لبنان ، فلسطين، المغرب موريتانيا و السودان ، و مجموعة أخرى خاصة كان للتحويلات السياسية فيها بالإضافة للأزمة المالية الأثر السلبي الواضح و الكبير كمصر ، سوريا، اليمن، العراق، تونس.

الكلمات الدالة: تمويل التعليم العالي، الأزمة المالية العالمية، التعليم العالي

Résumé

Cette étude vise à identifier les effets de la crise financière mondiale sur le financement de l'enseignement supérieur dans le monde arabe. Cette crise a eu un impact négatif sur les systèmes d'enseignement supérieur dans les pays arabes, mais à différents degrés selon les rangs de classement des pays.

Tous d'abord, les pays pétroliers comme ceux du Golf et l'Algérie ne connurent pas de recule dans leurs dépenses actuelles contrairement aux futurs investissements qui ont été touchés. Ensuite, le deuxième groupe de pays à faible et moyen revenu , comme la Jordanie, le Liban, la Palestine, le Maroc, la Mauritanie et le Soudan, ont été vraiment affectés par la crise, en effet, leurs dépenses ont été réduites. Enfin, un troisième groupe, comme l'Egypte, la Syrie, le Yémen, l'Irak, la Tunisie qui connaissaient à côté de la crise financière des mutations en leurs systèmes politiques, et qui ont eu de grands impacts dû par la crise.

Mots-clés: Financement de l'enseignement supérieur, La crise financière mondiale, les pays arabes

مقدمة :

تعتبر الأزمة الاقتصادية العالمية التي كانت بدايتها في الاقتصاد الأمريكي الذي يمثل أكبر اقتصاد في العالم، أزمة ذات أبعاد متعددة بالنظر لحجمها و سرعة انتشارها العالمي و تداعياتها الوخيمة على الاقتصاد العالمي، و تضافرت أسباب عديدة في حدوثها منها العوامل التي تتعلق بعمل النظام الرأسمالي و في مقدمتها الإفراط في الحرية الاقتصادية و ضعف الرقابة المالية و العولمة المالية و تنامي الرأسمالية المالية، أما الأسباب المباشرة للأزمة فكانت التوسع في منح القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى مقترضين لا يتمسون بالملاءة المالية، وعمليات التوريق، و تضاف السياسة النقدية الأمريكية في الفترة السابقة للأزمة التي كانت غير ملائمة كسبب مباشر للأزمة .

و إتصاف الاقتصاد الأمريكي بظاهرة الدورات الاقتصادية حيث شهد ثماني دورات أعمال تراوحت مددها من 24 شهر إلى 128 شهر¹.

أما عن التداعيات فقد كانت إنهيارات لعدد معتبر من المؤسسات المالية حول العالم، كبنك ليمان براذرز التي لم يفلس حتى في أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات، و خسائر كبيرة في الأسواق المالية، هذا عن الجانب المالي أما الجانب الحقيقي، فقد كانت التداعيات عبارة عن كساد اقتصادي تسارعت وتيرة انتشاره في العالم خاصة المتقدم، إذ سجلت منطقة اليورو سنة 2009، إنكماش إقتصادي لم تشهده منذ الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى الركود في الولايات المتحدة الأمريكية وتأثر غالبية الدول بالأزمة، أما الجانب الاجتماعي فكانت معدلات البطالة المسجلة معتبرة، و كبيرة في بعض البلدان كإسبانيا .حتى و إن بعض الدول لم تتأثر في المدى القصير فإنها ستتأثر بدون شك في المدى المتوسط على الأقل.وقد سارعت الدول و خاصة الدول المتقدمة كالولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي إلى إعداد وصفات مالية ممثلة في خطط إنقاذ ضخمة على الطريقة الاشتراكية أثارت العديد من النقاشات على مستوى النظرية و الإيديولوجية الإقتصادية.

في المقابل تمكنت الدول التي تمتلك فوائض مالية من الطفرات التي سبقت الأزمة كالدول النفطية عموما و دول كالصين و الهند من مواجهة الأزمة في ظروف حسنة و التخفيف من آثارها السلبية في المدى المتوسط على الأقل.

¹ عدنان داود العذاري ، جواد كاظم البكري ، اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية ، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر و التوزيع ، عمان الأردن، 2010، ص

نشأت الأزمة الاقتصادية العالمية في العالم المتقدم و كانت تداعياتها على مؤسسات التعليم العالي في العالم أجمع و بالخصوص في الدول المتقدمة كالإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة حيث تأثرت الجامعات الأمريكية سريعا بسبب بطالة الخريجين و انخفاض التمويل الحكومي ما أدى إلى زيادة الرسوم التعليمية في الجامعات الخاصة و اختارت العائلات تدريس أبنائها في جامعات اقل تصنيفا من الجامعات التي كانت تدرسهم فيها قبل الأزمة.²

و في أوروبا لم يختلف الحال كثيرا رغم التباين في التأثير من دولة إلى أخرى فقامت الحكومة البريطانية في 2011 م بخفض نفقاتها على التعليم العالي إلى مانسبته 80% بتدرج على مدى 4 سنوات ، مما حتم على مؤسسات التعليم العالي البريطانية رفع الرسوم الدراسية لتصبح ثالث أغلى دولة في فرض الرسوم على الطلاب بعد أمريكا وكوريا الجنوبية، و في اسبانيا التي شهدت أعلى نسب البطالة (43% سنة 2010) دفعت الزيادة في الرسوم الدراسية الطلبة إلى الاحتجاجات ،و في كندا تم تخفيض الدعم الحكومي لجامعاتها من 80% إلى 57% في 2011، و في اليونان أدت الأزمة الاقتصادية إلى احتجاجات اجتماعية من كل الفئات .

و خفضت بقية الدول أوروبية عديدة ميزانية التعليم العالي التي تمثل ما نسبته 75-95% من تمويل التعليم العالي فيها.³

و في الصين و رغم وضعها المالي المريح و تحقيقها لمعدلات نمو عالية إلا أن تقرير اليونسكو توقع آثار سلبية لازمة المالية العالمية على التعليم العالي فيها على المدى المتوسط و الطويل.⁴

و على صعيد التكلفة الخاصة أدت الأزمة الحالية إلى انخفاض دخول العائلات و ارتفاع رسوم الدراسة ما اثر سلبا على نسب القيد في الجامعات حول العالم ، كذلك تأثر سوق القروض الخاص بالطلبة و تراجع الكثير من المؤسسات و الجامعات عن استقبال الطلبة الأجانب على⁵

² Mehmet Emin Altundemir, The Impact of the Financial Crisis on American Public Universities, *International Journal of Business and Social Science*, Vol. 3 No. 8 [Special Issue - April 2012]p 190.

³ Jean -Luc Demeulemeester, l'enseignement supérieur et la crise en Europe : quelques réflexions, document de travail, n°12-01.rs, cahiers économiques de Bruxelles ,janvier 2012 , p03

⁴ The impact of economic crisis on higher education, asia and pacific regional bureau for education, unesco Bangkok, 2012,p 30

⁵ Bridget Terry Long, the financial crisis and college enrollment: how have students and their families responded?, nber conference on the effects of the great recession on higher education , november 2013.

إشكالية البحث :

مما سبق لا بد من الوقوف على تأثير الأزمة في العالم العربي عبر السؤال التالي: ما هو تأثير الأزمة المالية العالمية على تمويل التعليم العالي في البلدان العربية ؟

منهج البحث : اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الملائم لطبيعة الدراسة التي تتطلب تحليل لمجموعة من الدول (22 دولة) و تأثير لمتغيرات أخرى سياسية أهمها درجة الاستقرار السياسي في تلك البلدان كمتغير هام بسبب التغيرات السياسية العميقة الأخيرة فيها .

الفرضيات : تؤثر الأزمة المالية العالمية سلبا على المخصصات المالية لمؤسسات التعليم العالي في تلك الدول ، بدرجات متفاوتة كنتيجة لاختلاف مصادر إيراداتها المالية و أنماط تمويل التعليم العالي فيها.

أهمية و هدف الدراسة :

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة نظرا للأشواط الكبيرة التي قطعتها البلدان العربية في الإنفاق و الاستثمار في رأس المال البشري ، بدلالة ما تخصصه من إنفاق تعليمي كبير و خاصة في التعليم العالي و ما يعانيه من طلب كبير و تحديات الجودة ، لقد جاءت الأزمة المالية في مرحلة تحول أساسية لأنظمة التعليم العالي في العالم العربي، حيث نجحت غالبيتها في كسب رهان العدالة و الوصول إلى التعليم العالي . و تحاول بلوغ هدفي الجودة و ملائمة مخرجاتها التعليمية مع أسواق العمل فيها. و عليه تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على قنوات تأثيرها بالأزمة و سبل و خيارات مواجهتها.

الدراسات السابقة : تناولت العديد من الدراسات الأكاديمية تأثير الأزمة المالية العالمية على التعليم العالي و تركزت في العالم المتقدم باعتباره أول المتأثرين و كذلك بالنسبة للدول النامية ، و أجمعت أغلبها على ضرورة إعادة تخصيص النفقات الحالية بطرق أكثر كفاءة و فعالية ، بالإضافة إلى إيجاد بدائل تمويل جديدة كتقاسم التكاليف لمواجهة تأثيرها السلبي.

أما في الدول العربية فلم نقف على دراسات مستقلة حول موضوع البحث و خاصة تلك الصادرة من صندوق النقد الدولي أو البنك العالي أو اليونسكو، و إنما كانت عبارة عن بعض التقارير حول بعض

الدول منفردة أو ضمن دراسات عامة لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، و في دراسة⁶ بعنوان تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على أنظمة التعليم العالي في العالم العربي (2009) لتوقعات عينة من الأساتذة المبحوثين توصلت الى وجود خمسة تداعيات للأزمة الاقتصادية على التعليم العالي بالوطن العربي من وجهة نظر أفراد العينة: زيادة نسبة البطالة بين خريجي الجامعات في العالم العربي ، زيادة المنافسة بين الجامعات لتحسين جودة خريجها للمنافسة في سوق العمل المحلي والدولي، زيادة حدة المنافسة بين الجامعات لاجتذاب أعداد متزايدة من الطلاب. و ضرورة التوجه نحو الصيغ الحديثة في التعليم (التعليم الإلكتروني - التعليم من بعد.....) و خفض الميزانية الحكومية للتعليم العالي.و بالتالي كانت نتائجها عبارة عن توقعات فقط .

أولاً : الاقتصاديات العربية و الأزمة المالية العالمية :

تأثرت اقتصاديات الدول العربية بهذه الأزمة بأشكال وأنماط مختلفة، و يمكن توضيح تأثيرات هذه الأزمة عليها من خلال بعض العناصر وهي:

- ❖ إن تخفيض المؤسسات المصرفية لعمليات الإقراض في الدول العربية (للأفراد والمؤسسات) يؤدي إلى تخفيض واضح في الاستثمار، ومعدلات نمو متدنية وزيادة في معدلات البطالة، ويؤدي الأمر إلى انخفاض الطلب والذي بدوره يؤدي إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي.
- ❖ إن الإيرادات الحكومية تتراجع بسبب اعتماد هذه الإيرادات على النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة، وهذا يشكل قيوداً على الميزانية العامة للدول العربية .
- ❖ الأزمة المالية سوف تؤثر على القدرات الإقراضية لنادي باريس و لندن و بالتالي على الدول المقترضة كـ لبنان.
- ❖ التراجع في العوائد المتحققة من عمليات التصدير و خاصة النفطية و تراجع أسعار السلع المصدرة كـ دول الخليج .
- ❖ التراجع في الطلب السياحي.
- ❖ الانخفاض والتراجع في التدفقات المالية مثل مساعدات التنمية الرسمية Official Development Assistance ODA.

⁶ جمال مصطفى، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على أنظمة التعليم العالي في العالم العربي، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد: (141 الجزء الأول) يونيو لسنة 2009. ص

- ❖ تراجع التدفقات الاستثمارية (في صورة محافظ استثمارية أو في صورة استثمار أجنبي مباشر).
- ❖ تراجع التحويلات المالية من الخارج.
- ❖ تحقيق نسب بطالة خاصة في اوساط الخريجين حيث أنّ انتعاش العمالة سيكون أبطأ (تختلف عملية انتعاش العمالة بفارق زمني يصل لحوالي 5 سنوات. هذا ما استُخلص من الأزمات السابقة. وقد ارتكزت عليها بصيرة كينز الأساسية المتعلقة بإدارة الطلب خلال فترة الكساد العظيم. كما وتم استخلاص عبر أخرى من الأزمة الآسيوية بين العامين 1997 و 1998).⁷

ثانياً: مصادر تمويل التعليم العالي في العالم العربي:

- أولاً : الحكومات : تخصص معظم دول العالم العربي على اعتمادات مالية من ميزانية الدولة للإنفاق على التعليم العالي ، وترتبط هذه الاعتمادات ارتباطاً مباشراً بالدخل القومي وميزانية الحكومة.⁸
- ثانياً : الطلاب : يعتبر الطالب من أهم مصادر تمويل التعليم العالي في عديد من البلدان العربية كالاردن و فلسطين تتجسد أهم البنود التي يمكن أن يكون الطالب من خلالها مصدراً من المصادر المهمة لتمويل التعليم الجامعي⁹ :

- أ- الرسوم الدراسية : يعد نظام الرسوم الدراسية أحد الأساليب المتبعة في تمويل التعليم الجامعي، وأخذت به حديثاً الدول العربية، إلا أنه يثير معارضة شديدة في معظم الدول العربية التي تعودت مجانية التعليم و دستوريته ، ويؤسس نظام الرسوم الدراسية على أن يقوم الطالب أو ولي الأمر بدفع رسوم دراسية مقابل التعليم الذي يتلقاه كوسيلة لاستعادة التكلفة المدفوعة للتعليم العالي .
- ب- قروض الطلاب : إن تحميل الطلاب نسبة من نفقات تعليمهم، يتطلب تطوير نظام بديل لمساعدة الطلاب على دفع نفقات تعليمهم، وتعد القروض الدراسية واحدة من النظم البديلة لاستعادة تكاليف التعليم الجامعي، حيث يقوم الطالب بتمويل تعليمه الجامعي عن طريق قروض تمنح له خلال مدة الدراسة، ويتم استعادتها بطرق وأساليب تختلف باختلاف الدول .

⁷ ماري قعوار ، آثار الأزمة الاقتصادية على تنمية المهارات والقدرة التشغيلية لدى الشباب في المنطقة العربية، المنتدى العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل (الرياض، 16 - 18 / يناير/كانون الثاني / 2010) ص 01

⁸ رفعت عزوز، طارق عبد الرؤوف ، اقتصاديات و تمويل التعليم ، الطبعة الأولى، مؤسسة طبية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2009. ص166

⁹ نفس المرجع السابق. ص168

ثالثاً : الجامعات : يسمى هذا النوع من التمويل بالتمويل الذاتي الذي تعمل الجامعات على توفيره عن طريق أنشطتها المختلفة، ويكون للجامعات حق التصرف في هذه الموارد المالية بما يخدم مصلحة هذه الجامعات دون التقيد بقواعد الصرف المحددة بقانون الموازنة الحكومية . إن هذا التوجه يعني قيام الجامعات بممارسة أنشطة إضافية فضلاً عن قيامها بأدوارها الأساسية تسويق البحوث و تقديم الاستشارات .

رابعاً : تمويل المجتمع المدني للجامعات: يتزايد تشجيع المؤسسات الدولية مثل اليونسكو على هذا النوع من التمويل، من خلال تعزيز دور المجتمع المدني ، التي تمثل العمق الأساسي لنجاح سياسة تمويل الجامعات بطرق جديدة، وأهم هذه الأنماط، الهبات والتبرعات ، الأوقاف، جمعيات الخريجين.¹⁰

خامساً: التمويل الخارجي: يعتمد كثير من الدول العربية في تمويل تعليمها الجامعي على القروض والمعونات الخارجية، خاصة فلسطين ، حيث تقوم بعض المؤسسات والهيئات الدولية كالبنك الدولي والسوق الأوروبية واليونسكو وغيرها من المؤسسات، بتقديم قروض بفوائد أو دون فوائد على أن تسدد هذه القروض على فترات طويلة ومريحة وهي عملية تحتاج إلى دراسة متأنية لهذه القروض حتى لا تتعرض للهدر والضياع من ناحية.

و غالباً ما توجه تلك المساعدات لإنشاء الأبنية و المعدات¹¹

ثالثاً: خصائص مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية و طبيعة تمويلها :

تواجه مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية عدة تحديات أهمها :

- تمكين الخريجين من المهارات التي يتطلبها سوق العمل
- البحث عن مصادر تمويل جديدة لمواجهة الطلب المتزايد .
- توجيه و ترقية البحث العلمي للاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- للدول العربية إنفاق ضعيف على البحث العلمي غياب إستراتيجية واضحة للبحث العلمي
- هيمنة الطلب العام على العمالة ذات المؤهل الجامعي .
- عوائد التعليم منخفضة هذا ما لا يشجع البنوك على تقديم القروض للطلاب.

¹⁰ محسن خضر، من فجوات العدالة في التعليم، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2000. ص 98-99

¹¹ بسام مصطفى العمري ، تمويل التعليم العالي و اقتصادياته (نظرة معاصرة)، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان 2014، ص 218

- الجزائر، مصر، المغرب، تونس، لا تفرض جامعاتها أي رسوم تسجيل حيث مجانية التعليم
دستورية

- الأردن فلسطين تتبنى استراتيجية مختلفة مبنية على المساهمات الخاصة في تمويل التعليم العام
ففي الضفة الغربية 60% من تكاليف الجامعات من الرسوم التعليم و 66% في الأردن

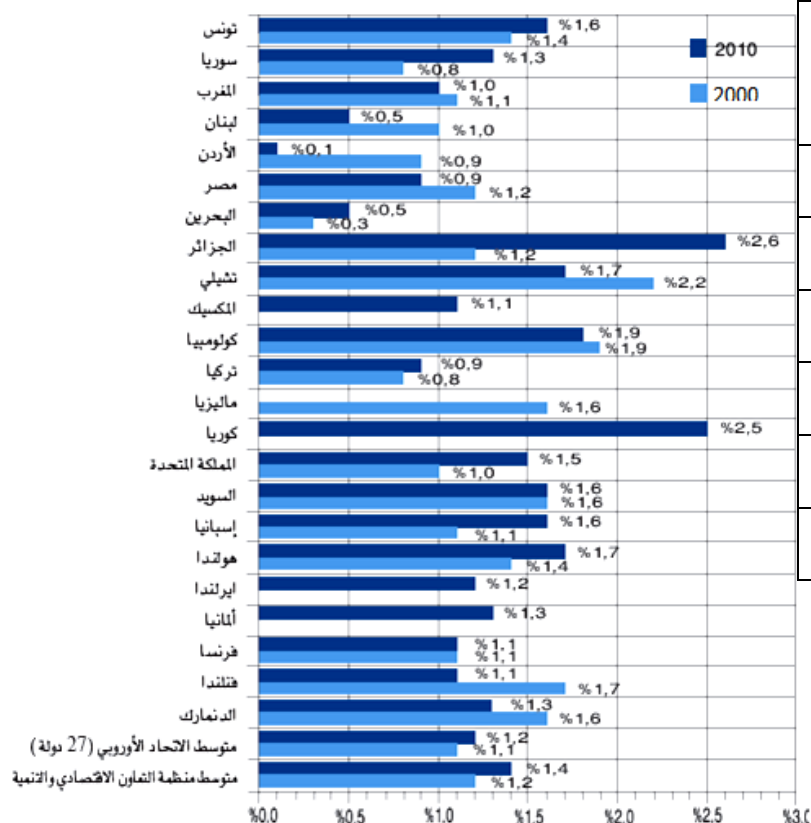
الجدول رقم (01): توضيح للتمويل التعليم العالي وطبيعته و درجة الاستقرار السياسي في العالم العربي

درجة الاستقرار السياسي	نمط التمويل	التعليم العالي كنسبة مئوية من PIB 2010	
جيدة	مختلط	0.1	الأردن
جيدة	عام	/	الإمارات
جيدة	عام	0.5	البحرين
ضعيفة	عام	1.6	تونس
جيدة	عام	2.6	الجزائر
جيدة	عام	/	جيبوتي
جيدة	عام	/	السعودية
متوسطة	عام	/	السودان
ضعيفة جدا	عام	1.3	سوريا
ضعيفة جدا	عام	/	الصومال
ضعيفة	عام	/	العراق

عمان	1.16 (2009)	عام	جيدة
فلسطين	/	مختلط	ضعيفة
قطر	/	عام	جيدة
القمر	/		جيدة
الكويت	1.22 (2006)	عام	جيدة
لبنان	0.5	مختلط	متوسطة
ليبيا	/	عام	ضعيفة
مصر	1.6 (2007)	عام	ضعيفة
المغرب	01	عام	جيدة
موريتانيا	0.8		جيدة
اليمن	/	عام	متوسطة

المصدر : من إعداد الباحثين

الشكل رقم (01): الانفاق على التعليم العالي كنسبة من الناتج الداخلي الخام



المصدر : تعادل أم اختراق : التوصل إلى الاستدامة المالية وفي نفس الوقت تقديم معايير جودة عالية في التعليم العالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقرير البنك العالمي 2014، ص

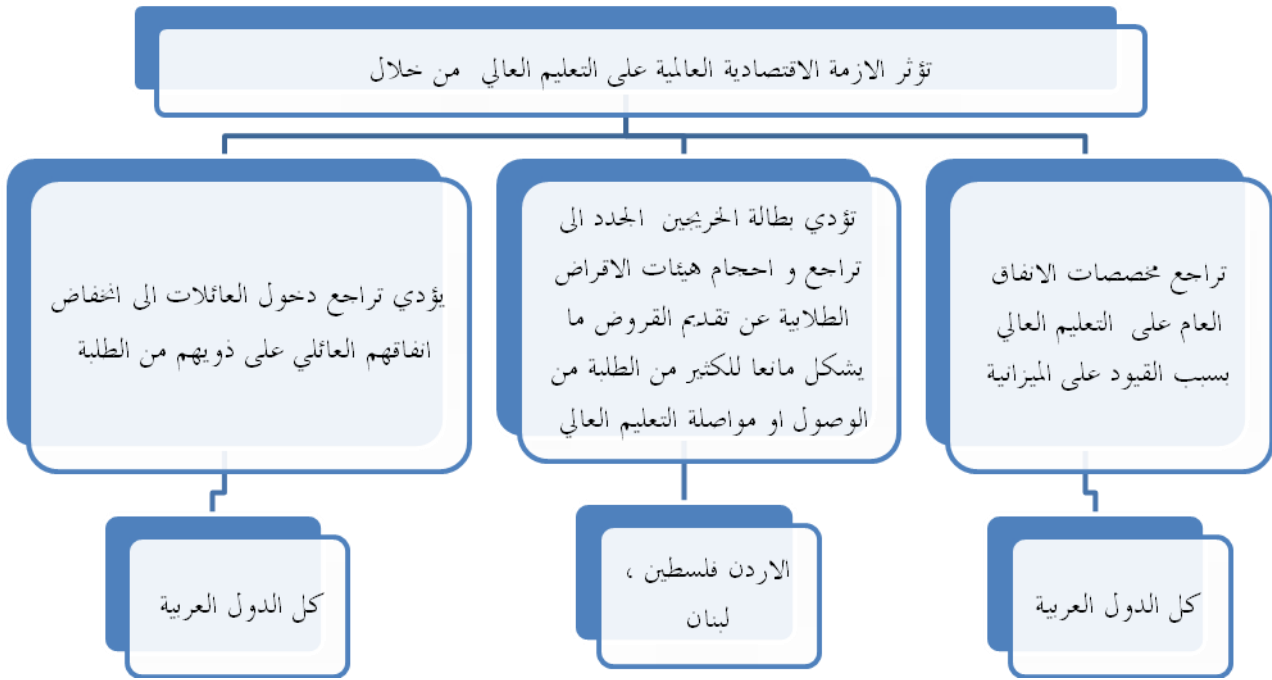
26

يمثل الإنفاق على التعليم العالي كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع بلدان عديدة كتركيا و المملكة المتحدة و متوسط الاتحاد الأوروبي (27) دولة ما يمثل إنفاقا كبيرا مقارنة مع دول تشاركها نفس مستوى الدخل كالتشيلي.

رابعاً : قنوات تأثير الأزمة المالية على موارد التعليم العالي في العالم العربي

يمكن تلخيص كيفية تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على مؤسسات التعليم العالي من خلال الشكل التوضيحي أدناه

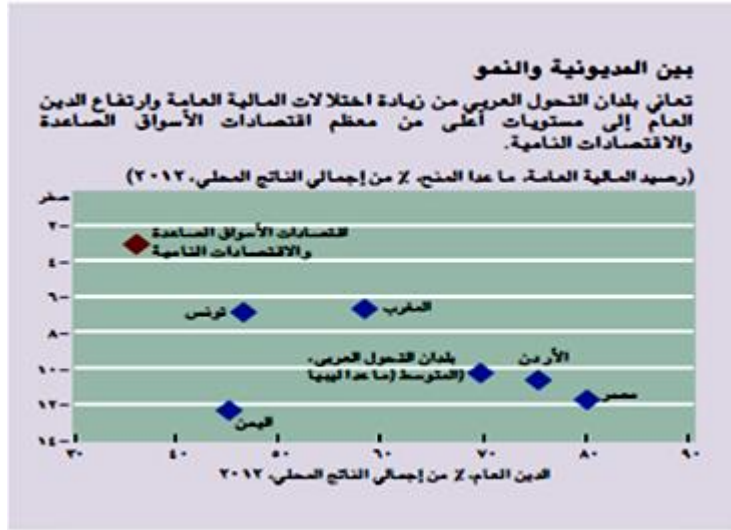
الشكل رقم (02): قنوات تأثير الأزمة المالية العالمية على موارد التعليم العالي في الدول العربية



المصدر : من اعداد الباحثين

بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية تعيش العديد من الدول العربية أحداث سياسية و تحولات جذرية في أنظمتها السياسية ، ما ادخلها مراحل انتقالية ، تختلف مدتها من بلد إلى آخر، ما زاد من تعقيد وضعها الاقتصادي (انظر الجدول رقم ١) وبالتالي أنظمة التعليم العالي فيها و خصوصا تفاعل مؤسسات التعليم العالي فيه و خصوصا جانب الطلبة الذين كانوا لاعبا أساسيا في تلك التحولات ، و تحول العديد من الجامعات كفضاء للعمل و الفعل السياسي، و هذا في مجمله ولد ضغوطا إضافية للمالية العامة في تلك البلدان كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): رصيد المالية العامة في البلدان العربية ذات التحول السياسي



المصدر: مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 50 مارس 2013 ص 09

في الأخير يمكن تبين اثر ألامزمة المالية عل تمويل التعليم العالي في أهم الدول العربية و يبل مواجهتها مع توضيح التحدي الذي يواجهه نظام للتعليم العالي في كل دولة سواء تعلق الأمر بالتوسع الكمي أو العدالة أو الوصول إلى التعليم العالي أو ملائمة التعليم العالي لأسواق العمل من خلال الجدول التالي:

حيث يجب استكمال إيرادات الجامعات من مصادر غير حكومية (من الطلاب و الأهالي) هو احد التوصيات الرئيسية للبنك العالمي و معظم خبراء التنمية كحل هام لمشكلة الجامعات المكتظة ذات العجز المالي في الدول النامية¹²

يجب ان تخفض الجامعات نفقاتها وفق مبدأ ربط التمويل بالأداء خاصة فيما يتعلق بالشعب التي يحتاجها و سوق العمل و بالتالي توجيه الإنفاق أكثر نحوها¹³

¹² بسام مصطفى العمري ، مرجع سبق ذكره ، ص 219
¹³ فليح حسن خلف ، اقتصاديات التعليم و تخطيطه، الطبعة الأولى ، عالم الكتاب الحديث، ارد ، الأردن ، 2006. ص 21-214

الجدول رقم (02) : الاحتياجات التمويلية والاستراتيجيات التمويلية المناسبة

البلدان	الحيز المالي	الإتفاق الحالي على التعليم العالي	متطلبات توسيع النطاق	متطلبات النوعية / الملاءمة	قضايا العدالة	مستوى الضجوة التمويلية	استراتيجية التمويل
الجزائر	ضئيل	مرتفع	متوسطة	كبيرة	غير متوفر	متوسطة	ربط التمويل بالأداء
البحرين	متوسط	مرتفع	متوسطة	كبيرة	غير متوفر	متوسطة	ربط التمويل بالأداء، الإعداد للمستقبل، بناء المنح
مصر	ضئيل	متوسط	كبيرة	كبيرة	كبيرة	كبيرة	مصادر تمويل إضافية ربط التمويل بالأداء استهداف المعونات
لبنان	ضئيل	هليل	متوسطة	غير متوفر	كبيرة	كبيرة	مصادر تمويل إضافية ربط التمويل بالأداء استهداف المعونات الحكومية
الأردن	ضئيل	هليل	متوسطة	كبيرة	كبيرة	كبيرة	مصادر تمويل إضافية ربط التمويل بالأداء استهداف المعونات الحكومية
المغرب	ضئيل	مرتفع	كبيرة	كبيرة	غير متوفر	كبيرة	مصادر تمويل إضافية ربط التمويل بالأداء
السعودية	متوسطة	مرتفع	متوسطة	غير متوفر	غير متوفر	ضئيلة	ربط التمويل بالأداء، الإعداد للمستقبل، بناء المنح
سوريا	ضئيل	مرتفع		متوسطة	غير متوفر	كبيرة	مصادر تمويل إضافية
تونس	ضئيل	مرتفع	هليل	كبيرة	كبيرة	كبيرة	مصادر تمويل إضافية ربط التمويل بالأداء استهداف المعونات الحكومية

المصدر : تعادل أم اختراق : التوصل إلى الاستدامة المالية وفي نفس الوقت تقديم معايير جودة عالية

في التعليم العالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقرير البنك العالمي 2014، ص 40

خاتمة :

تأثر التعليم العالي في العالم العربي سلبا بالأزمة الاقتصادية ، بدرجات متفاوتة فالدول النفطية كالخليجية و الجزائر وجدت حيزا ماليا جيدا استطاعت أن تواجه به الأزمة المالية في المدى المتوسط على الأقل ، بينما الدول ذات الدخل الضعيف و الغير ريعي وجدت نفسها أمام مراجعة و تخفيض إنفاقها على التعليم العالي و خاصة الرأسمالي ، كالأردن و لبنان و فلسطين و المغرب و جيبوتي و اليمن ، السودان ، موريتانيا، ودول عربية أخرى تأثرت بالتغيرات السياسية الجذرية فتأثرها السلبي كمصر ، سوريا ، تونس ، العراق.و هذا ما يتوافق مع فرضية البحث.

لمواجهة هذه التحديات قامت المؤسسات الجامعية في الدول العربية بإجراءات قصيرة المدى لخفض الميزانيات و تأخير الاستثمارات و كذلك تأجيل القيام بتجديد و صيانة المواد و البنية التحتية ، و قد ساعدت هذه الإجراءات في تخفيض العبء المالي لكنها ستؤدي إلى آثار سلبية على جودة التعليم العالي ، و لجأت بعضها إلى المؤسسات الدولية حيث منح البنك الدولي إلى جيبوتي منحة بمبلغ 3.8 مليون دولار لدعم مشروع الحكومة لتحسين سبل الحصول على التعليم. وتهدف هذه المنحة إلى مساندة جهود الحكومة لتحسين جودة وقدرات النظام التعليمي.و كذلك الأمر بالنسبة لفلسطين.

في الأخير يمكن الأخذ بالتوصيات التالية فيما يخص مواجهة الأزمة المالية العالمية :

- إعادة تخصيص الموارد الحالية بطرق أكثر كفاءة وفعالية كربط التمويل بالاداء
- المشاركة في التكاليف .
- تشجيع للقطاع الخاص على الاستثمار في التعليم العالي

قائمة المراجع و المصادر :

باللغة العربية :

1. عدنان داود العذارى ، جواد كاظم البكري ، اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية ،الطبعة الأولى، دار جرير للنشر و التوزيع ، عمان الأردن، 2010.
2. جمال مصطفى، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على أنظمة التعليم العالي في العالم العربي، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد: (141 الجزء الأول) يونيو لسنة 2009.
3. ماري قعوار ، آثار الأزمة الاقتصادية على تنمية المهارات والقدرة التشغيلية لدى الشباب في المنطقة العربية، المنتدى العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل (الرياض، 16 - 18 / يناير/ كانون الثاني / 2010)
4. رفعت عزوز، طارق عبد الرؤوف ، اقتصاديات و تمويل التعليم ، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2009.
5. محسن خضر، من فجوات العدالة في التعليم، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2000.
6. بسام مصطفى العمري ، تمويل التعليم العالي و اقتصادياته (نظرة معاصرة)، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان 2014

7. تعادل أم اختراق : التوصل إلى الاستدامة المالية وفي نفس الوقت تقديم معايير جودة عالية

في التعليم العالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقرير البنك العالمي 2014.

8. مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 50 مارس 2013

9. فليح حسن خلف ، اقتصاديات التعليم و تخطيطه، الطبعة الأولى ، عالم الكتاب الحديث، اردب

، الأردن ، 2006

باللغة الأجنبية :

10. Mehmet Emin Altundemir, The Impact of the Financial Crisis on American Public Universities, International Journal of Business and Social Science, Vol. 3 No. 8 [Special Issue - April 2012].
11. Jean -Luc Demeulemeester, l'enseignement supérieur et la crise en Europe : quelques reflexions, document de travail, N°12-01.RS, Cahiers Economiques de Bruxelles.
12. The Impact of Economic Crisis on Higher Education, Asia and Pacific Regional Bureau for Education, UNESCO Bangkok, 2012.
13. Bridget Terry Long, the financial crisis and college enrollment: how have students and their families responded?, nber Conference on the effects of the Great Recession on Higher Education , November 2013.